تقييم برامج التنمية المستدامة بتونس في ظل التغيرات الجيوسياسية

Evaluation of sustainable development programs in Tunisia in light of geopolitical changes

البحري عبد الله[1]، النوني الجيلالي[2]

[1]أستاذ محاضرقسم "أ"، جامعة تمنراست، الجزائر، elbahr.abdellah@unv-tam.dz

[2]أستاذ محاضر قسم "ب"، جامعة التكوين المتواصل، الجزائر، ennouni.djilali@ufc.dz

تاريخ الاستلام: 2023.04.10 تاريخ القبول: 2023.06.19 تاريخ النشر: 2023.07.05

ملخص:

شرعت تونس في تطبيق برامج التنمية المستدامةكباقي الدول النامية، حيث سطرت سياسات تهدف الى تحقيق برامج اقتصادية واجتماعية، من خلال مشاريع نموذجية حسب طبيعة المنطقة والفئة المستهدفة، كالصندوق الوطني للتشغيل "21 21" والذي يهدف الى تشجيع الشباب الى دخول الى بيئة الاعمال، و تجسيد مشاريع تنموية، و البنك التونسي للتضامن والذي يستهدف تمويل مشاريع لصالح سكان المناطق الفقيرة، وبرنامج التنمية الريفية المستدامة، وبرنامج التكافل الاجتماعي لغرض تحسين الظروف الاجتماعية ومحاربة الفقر، ل كن البيئة الجيوسياسية عرفت تقلبات تمثلت في ثورة 2011 وتداعياتها ما كان له الأثر البارز في تجسيد تلك البرامج، حيث شهدت البلاد تدهور في الأوضاع الاقتصادية، ما انعكس سلباً على تنفيذ تلك برامج ، ومن ثم أصبحت البلاد تتخبط في سياسة هشة، ساهمت في عدم وضوح الرؤية الاقتصادية.

كلمات مفتاحية: التنمية المستدامة – تونس – البرامج الاقتصادية والاجتماعية – الأوضاع السياسية.

تصنيف JEL: XN2، XN1.

Abstract:

Tunisia has embarked on the implementation of sustainabledevelopment programs likeotherdeveloping countries, wherepoliciesaimed at achievingeconomic and social programs have been formulated, through model projectsaccording to the nature of the region and the target group, such as the National Fund for Employment '21 21', whichaims to encourage young people to enter the business environment, and the embodiment of developmentprojects, and the TunisianSolidarity Bank, whichaims to finance projects for the benefit of the population of poor areas, and the sustainable rural development program, and the social solidarity program for the purpose of improving social conditions and fightingpoverty, but the geopoliticalenvironment The fluctuations represented by the 2011 revolution and itsrepercussionswitnessed a prominent impact on the embodiment of these programs, as the country witnessed a deterioration in economic conditions, whichreflectednegatively on the implementation of these programs, and then the country becamefloundering in a fragile policy, whichcontributed to the lack of clarity of the economic vision.

Keywords: Sustainabledevelopment- Tunisia- Economic and Social programs- Policy situations.

Jel Classification Codes: XN1, XN2.

المؤلف المرسل: النوني الجيلالي الإيميل: ennouni.djilali@ufc.dz

1. مقدمة:

عرف الاقتصاد التونسي تغيرات جوهرية ومرحلية في مساره التنموي إذ عمدت الحكومة التونسية عقب الاستقلال على استرداد السيادة الاقتصادية، من تأميم و استرجاع الآراضي، بانتهاج نظام اشتراكي، تهيمن فيه الدولة على كل القطاعات، واعتماد صندوق التعويض لدعم المواد الأساسية، مع التوزيع العادل للثروة بين افراد الشعب، ونظراً لصعوبة الوضع و إثقال كاهل الدولة بالعجز، ما مهد الوضع لتبني النظام الرأسمالي، ما عرف أنداك بفترة الازدهار الاقتصادي و التطور في البنية التحتية، والاندماج في الاقتصاد العالمي، الى غاية 2008 اين عرفت البلاد تدهور في شتى المجالات ما أدى الى ارتفاع معدلات البطالة، والفساد المالي، ما ساهم في سقوط نظام الحكم القائم في 2011 .

عرفت تونس مرحلة جديدة في مسارها بفضل المكاسب المحققة في الثورة، وكذا إرادة شعبها في التغيير، ورسم معالم دولة قانون و مؤسسات مبنية على الحرية والديمقراطية، وتبني نموذج تنموي جديد، يتطلع من خلاله الى بناء مجتمع قوي قوامه العدالة و المساواة، و المواطنة، وسعياً لتجاوز الإشكالات التنموية القائمة و الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد التونسي في جميع المستويات، من خلال التركيز على مقومات الحكم الراشد، والتفاوت الجهوي و شمولية التنمية و تكوين شراكة بين القطاع العام والخاص و الاندماج العالمي، ويتجلى هذا من خلال الاعتماد على منهج التنمية المستدامة والذي يساعد على ربط هذه المتغيرات و تجسيدها.

وسنعمل من خلال هذا البحث الإجابة على الإشكالية المطروحة والمتمثلة في إبراز مدى فعالية برامج التنمية المستدامة بتونس في ظل التقلبات الجيوسياسية؟

ولتسهيل الإجابة على الإشكالية يمكن تقسيمها الى أسئلة فرعية كمايلي:

- ماهي أبرز المقاربات الفكرية والنظرية المفسرة لتنمية المستدامة؟
- ماهي أهم البرامج التنموية المطبقة في تونس؟
- ما مدى نجاعة البرامج التنموية في ظل التغيرات الجيو سياسية؟
- **الفرضية:** وللإجابة على الإشكالية المطروحة قمنا بتحديد مجالها من خلال الفرضية الآتية:
- تأثرت برامج التنمية المستدامة في تونس بالثورة التونسية وتداعياتها.

-أهداف الدراسة: منخلال هذا البحث نتطلع الى إبراز مجموعة من الغايات أهمها:

- التطرق الى مفهوم التنمية المستدامة، وإبراز مدى ارتباطها بمختلف هيكل الدولة.
- عرض السياسات والبرامج الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، المتبعة في تونس.
- تقييم نجاعة هذه البرامج في ظل التقلبات الجيوسياسية في تونس.

-أهمية الدراسة: أخذ موضوع التنمية المستدامة حيز واسع في المحافل الدولية، نظراً للأهمية البالغة على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، كونه أصبح متداخلا في شتى القطاعات الحيوية، وله ابعاد اقتصادية واجتماعية وبيئية، ما ساهم في توحيد الروى العالمية، وتوسيع دور المنظمات الدولية.

- المنهج العلمي: نظراً لطبيعة البحث اعتمادنا على المنهج الوصفي التحليلي، للإجابة على التساؤلات،فهو منهج يعتمد عليه الباحث للحصول على المعلومات ما يساعد على تحليلها وإبراز دلالتها، لغرض استخلاص النتائج وتقيمها.

-الدراسات السابقة: يرتبط الموضوع بدراسات ذات صلة نذكر منها:

- دراسة مرزاق حنان (2009)، الدراسات العليا المعمقة في العلوم الاقتصادية، Evaluation de la gouvernance des politiques sociales cas du Maroc et Tunisie جامعة محمد الخامس، المغرب ، تطرقت الباحثة الى دور السياسة الاجتماعية والتي لا تنحصر في مجال العمل و الضمان الاجتماعي، بل تتوسع الى وضعية الافراد الاجتماعية، والتي تتضح في اربع نقاط : الحماية الاجتماعية، العلاقات المهنية والعمل، السياسات القطاعي، والسياسات الاجتماعية المكتسبة، حيث توصلت الباحثة الى ضرورة إرساء قواعد التنمية الاجتماعية في الاقتصادات المعاصرة.

- دراسة طالبي رياض (2011)، رسالة ماجستير بعنوان: التنمية الريفية المستدامة في إطار إستخدام الموارد الطبيعة المتجددة، دراسة مقارنة بين الجزائر تونس والمغرب، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف؛ توصلت هذه الدراسة الى أن استخدام الموارد الطبيعية المتجددة، مفتاح نجاح مشاريع التنمية الريفية المستدامة، مع ضرورة الالتزام العقلاني للموارد المائية، و العمل على تطبيق الحوكمة الريفية، مع توحيد البرامج التنموية الريفية قصد تكامل تنمية الأقاليم الحدودية.

2. الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة.

1.2 ماهية التنمية المستدامة:

التنمية المستدامة هي التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المجازفة والمساس بحاجيات الأجيال المستقبلية، حسب اللجنة الدولية للبيئة والتنمية التابعة للأمم المتحدة في تقريرها المعنون بـ "مستقبلنا المشترك" أو تقرير "برانتلاند" نسبة الى رئيسة الوزراء النرويجية "غروهاربرانتلاند"(عارف،1989، صفحة69).

كما عرفت التنمية المستدامة حسب البنك الدولي على أساس أنها نمط الاستدامة، هو عبارة عن أستدامة في رأس المال، حيث أن التنمية المستدامة هي "التنمية التي تهتم بتحقيق التكافؤ المتصل الذي يضمن إتاحة نفس الفرص الحالية للأجيال القادمة وذلك بضمان ثبات رأس المال الشامل أو زيادته المستمرة عبر الزمن (عمار،08/07/أفريل 2008، صفحة5).

وتعرف أيضاً بأنها التنمية التي لها القدرة على الاستمرار والتواصل من منظور استخدامها للموارد الطبيعية، والتي يمكن أن تحدث من خلال استراتيجية تعتمد على المفاهيم البيئية وتتأخذ التوازن البيئي مصدراً لها (سلمان، 2006، صفحة 53)

تعددت التعاريف التنمية المستدامة غير أن مضمونها يتمحور حول العناصر الآتية:

-الترشيد والحكمة في استغلال الموارد بصورة لا يؤدي إلى اندثارها، والمحافظة على حق الأجيال القادمة.

-الأنصاف في توزيع عائد التنمية بين أبناء الجيل الواحد والأجيال المتعاقبة.

-تعديل نمط الاستهلاك وجعله مستدام مع عدم تناقص المنفعة والاستهلاك عبر الزمن.

-السعي للاستدامة التي يتحقق فيها الحد الأدنى من استقرار نظام البيئي وتجدده.

ويتضح مضمون التنمية المستدامة من خلال الشكل الآتي:

الشكل 01: يوضح مضمون التنمية المستدامة:

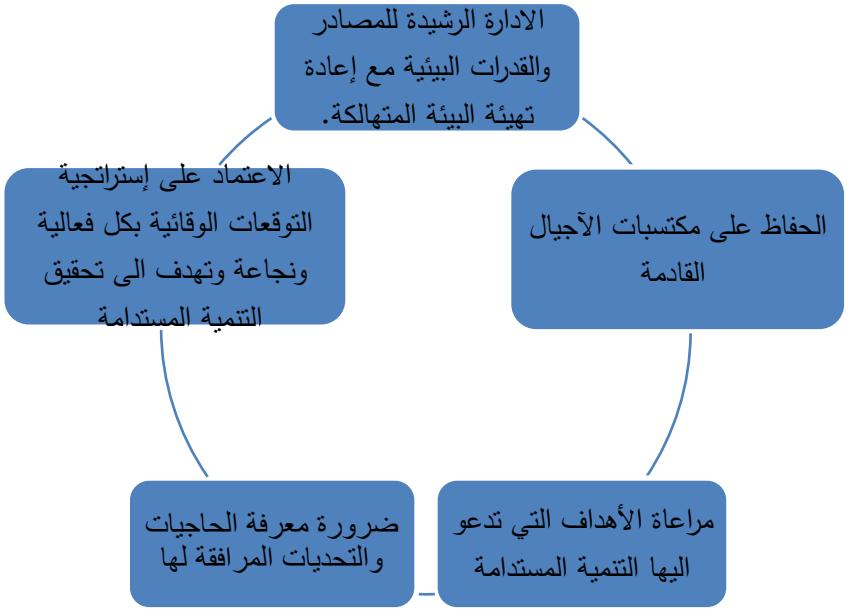

المصدر: صبري فارس الهيتي،(2007)،ص17.

كما يمكننا من خلال التعاريف السابقة أيضاً إبرازخصائص التنمية المستدامة (Edward.1987. p37):

-التنمية المستدامة تتصف بالتعقيد والتداخل عن التنمية خاصاً فيما يتعلق بالجانب الطبيعي والاجتماعي.

-التنمية المستدامة تسعى لمحاربة الفقر في العالم، ولهذا نجدها تستهدف الطبقات الأكثر عوزاً.

-تحرص التنمية المستدامة على تطوير الجانب الثقافي، مع الاحتفاظ بطابع كل المجتمع.

-عناصر التنمية المستدامة يغلب عليها طابع التكامل، حيث لا يمكن فصلها، وهذا راجع لشدة تداخلها.

2.2 أبعاد التنمية المستدامة: تؤكد معظم الأبحاث والتقارير أن التنمية المستدامة تتضمن أبعاد مترابطة ومتداخلة، تتسم بالتنظيم والترشيد، والتكامل حيث لا يمكن فصل بعد عن الآخر ويمكن التطرق لهذه الأبعاد وفصولها فيما يلي:

أ- البعد الاقتصادي : الاستدامة الاقتصادية هي نظام يتمكن من إنتاج سلع وخدمات بشكل مستمر و المحافظة على مستوى معين من التوازن الاقتصادي ما بين الناتج العام والدين العام، وان يقف حاجز أمام الاختلالات الهيكلية ناتجة عن السياسات الاقتصادية وتمثل العناصر الآتية محور البعد الاقتصادي(عثمان،2007،صفحة 39)

-النمو الاقتصادي المستدام.

-كفاءة رأس المال.

-إشباع الحاجيات الأساسية.

-العدالة الاقتصادية.

ب- البعد الاجتماعي : يتعلق هذا البعد بتحسين سبل العيش و تحقيق الرفاهية،من خلال الحصول على خدمات صحية وتعليمية لائقة، واحترام حقوق الإنسان، ومبدأ تكافؤ الفرص، والمحافظة على الاختلاف الثقافي و المشاركة الفعلية للقواعد الشعبية (قاسم،2007، صفحة، 13) ويضم هذا البعد العناصر التالية:

-التنوع الثقافي.

-المساواة في التوزيع.

-المشاركة الشعبية.

ج- البعد البيئي: يتضمن البعد البيئي المحافظة على قاعدة ثابتة من الموارد الطبيعية، والاستغلال بعقلانية مع تجنب الاستنزاف للثروات، وحماية التنوع الحيوي واتزان الجوي، والأنظمة الطبيعية الأخرى التي لا تصنف بالضرورة موارد اقتصادية، (العجمي، 1992، صفحة 21) ويتبلور البعد البيئيوفق العناصر الآتية :

-الإنتاج الايكولوجي.

-التنوع البيولوجي.

-النظم الايكولوجية.

-الطاقة.

د- البعد السياسي و المؤسساتي: تولى أهمية كبيرة للبعد السياسي والمؤسساتي، حيث يعد ركيزة في تجسيد التنمية المستدامة، من خلال ترسيم مبادئ الحكم الراشد وإدارة الحياة السياسية، وفق نظم

شفافة تضمن المشاركة في اتخاذ القرارات بكل استقلالية، (صالح، 2008، صفحة، 06) ما يعطي أرضية صلبة لتجسيد الاستدامة في المجتمعات بكل ابعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية كما هو مبين في الشكل 02، الذي من خلاله يتضح أن اندماج الأبعاد الأربعة للتنمية المستدامة، يعطينا نموذجا تنموياً، الإ أن البعد السياسي المؤسساتي يعتبر الفكر المساند والمغذي لباقي الأبعاد؛ من خلق تجانس وتكامل يصعب وجدانه بدون نقائص، وهنا يكمن دور التنمية المستدامة في خلق أدوات لضمان سيرورة هذه الأبعاد وتحقيق الأهداف.

الشكل 02: يمثل أبعاد التنمية المستدامة

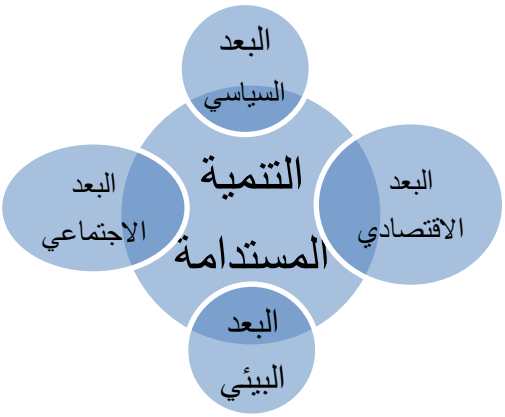

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على المعطيات المتاحة.

3.2: أهداف التنمية المستدامة

تهدف التنمية المستدامة من خلال أبعادها وأفكارها وأدواتها إلى تحقيق ما يلي:

- **إحترام الطبيعة والحفاظ على البيئة:** تركز على العلاقة المستوحاة بين نشاط السكان والبيئة وتعمل على تطوير وخلق ألية انسجام وتكامل.
- **تحقيق حياة أفضل للسكان:** تسعى التنمية المستدامة من خلال العمليات التنموية الى تحسين حياة السكاناقتصادياً واجتماعياً.
- **تحقيق استغلال عقلاني للموارد الطبيعية:** تتعامل التنمية المستدامة مع الموارد الطبيعية على أنها محدودة، ولهذا تحس على ترشيد استعمالها وعدم استنزافها.

- **تنمية وعي السكان بالواقع البيئي:** من خلال تعزيز الوعي البيئي بين الأفراد، وحثهم بالمسؤولية البيئية ومشاركتهم بمشاريع حماية البيئة تخطيطاً ومتابعتاً وتنفيذا.
- **تحديد الحاجيات و أولويات المجتمع:** وهذا بتلاؤم إمكانيات المجتمع و متطلباته، ما يسمح بخلق توازن ما يفعل التنمية الاقتصادية و دحر المشكلات البيئية، و وضع حلول ملائمة.
- **الاستفادة من تكنولوجيا الحديثة و ربطها بما يخدم المجتمع:** عن طريق تسهيل عملية ربط السكان بالشبكة الانترنت، ما يؤدي إلى توعية والاستفادة من تطورات التكنولوجيا المختلفة و توظيفها في المجال التنموي ما له من أثر في حياة المجتمع و الحفاظ على البيئة.

المحافظة على الاستخدامات المائية: من خلال تقليل هدر المياه سوى في الزراعة أو الشرب، وإنشاء محطات لتصفية المياه وتحسين شبكات الإمداد بالمياه الصالحة للشرب،وشبكة الصرف الصحي (فيليب، 2000، صفحة 17).

3. سياسات التنموية في تونس

اعتمدت تونس مؤخرا مقاربة تنموية تشاركية تقوم بالأساس على الملائمة بين المقتضيات التنمية الاقتصادية، و متطلبات التنمية البشرية، و الاجتماعية و الجهوية و تعكس العزيمة الصادقة لمعالجة اشكاليات التنمية المستدامة بمختلف ابعادها، حيث كشفت ثورة 14 جانفي عن مدى عمق الهوة بين ما كان يسوق له النظام السابق، من خلال الاحصائيات الرسمية المعتمدة و بين الواقع الاجتماعي الذي يتسم بانتشار الفقر و التهميش و اختلال التوازن التنمية بين الجهات، مما ادى الى تفاقم البطالة لا سيما لدى حاملي الشهادات العليا، وعلى هذا الاساس فان مراجعة منوال التنمية و المنوال الاجتماعي بمختلف ابعاده بات امرا ضروريا لإرساء منوال اجتماعي جديد وهو ما يقتضي اعادة النظر في المسائل الجوهرية كالفقر و التفاوت الجهوي و البطالة و الحماية الاجتماعية.

1.3 سياسة التنموية الاقتصادية

ادت التحويلات المباشرة للمداخيل في الماضي دورا مهما في تخفيف من الفقر، لكن العقد الاخير شهد ظهور برامج أكثر تنوعا في السعي الى القضاء على تلك الظاهرة، حيث تم انشاء صندوق التضامن الوطني " 26-26 " والبنك التونسي للتضامن وصندوق التشغيل " 21-21"؛ تسعى من خلالها الحكومة التونسية الى إيجاد حلول جوهرية، لتقليص هوة الفقر.

أولاً- الصندوق الوطني للتشغيل " 21-21" أُنشأ الصندوق لتمكين الشباب من الولوج الى بيئة الاعمال ورصد فرص عمل لهم، حيث يتم التمويل هذا الصندوق من الهبات ومساعدات الافراد وجزء من ايرادات عمليات الخصخصة (محفوظ،2012، صفحة 34)، تتركز تدخلات الصندوق حول ثلاث محاور أساسية وهي:

-تعبئة الشركاء مع كافة الهيئات الاقتصادية والاجتماعية ومن ضمنها الهياكل الجهوية، الجمعيات، جهاز التدريب المهني، والعمالة؛ من اجل تدعيم التضامن الوطني وترشيد وسائل التدخل على صعيد المؤسسات.

-تطوير عمليات التدخل تعتمد على القرب الجغرافي من المناطق والقرى والاحياء الفقيرة.

-استهداف فئة البطالين حسب سلم أولويات يوضع وفقا لخصوصيات النسيج الاقتصادي الإقليمي.

تتوزع هذه المحاور على خمسة برامج رئيسية(بثينة،2014، صفحة 33)وهي:

-برنامج تأهيل حاملي الشهادات الجامعية وتحويلهم الى مجالات التكنولوجيا والمعلومات والاتصالات.

-البرنامج الذي يستهدف حاملي الشهادات الجامعية بالتخصصات التي توصف بالصعبة ومنها الآداب والعلوم الانسانية والاجتماعية، لتحويلهم الى العمل في تعليم الكبار في إطار البرنامج الوطني لمكافحة الامية.

-برنامج تدريب وتشغيل الشباب من المستوى التعليمي المحدود الى اختصاصات متنوعة في المجالات ذات الطابع العام.

-برنامج التشجيع على انشاء المشاريع الفردية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

-برنامج التدريب من خلال التعليم المباشر ويشمل الشباب الذين هم من دون 20 سنة ولا يملكون مؤهلات ويعيشون في مناطق فقيرة.

ثانياً: البنك التونسي للتضامن: تم انشاء هذا البنك في 1997 ، بهدف تمويل مشاريع لصالح سكان المناطق الفقيرة الذين لا تتوفر فيهم الشروط التي يفرضها النظام المصرفي التقليدي، من اجل تنمية قدرتهم و تمكينهم من وسائل العيش المستدامة (سالم، 2012، صفحة 27)، يبلغ رأسمال البنك 30 مليون دينار تونسي 46 منه ملك للخواص و الباقي ملك للحكومة و المؤسسات العمومية، وتتركز انشطة البنك حول محورين هما :

أ. منح القروض المباشرة من البنك: يستفيد من هذه القروض خاصة حملة الشهادات الجامعية و شهادة التدريب المهني وذوي المهن و المهارات، الذين يبحثون عن السبيل لإعادة الادماج و تغطي انشطة البنك كافة النشاط الاقتصادي و لا سيما المهن الصغرى و الصناعات التقليدية و الزراعة و الخدمات، تتراوح فترات الإعفاء التي يقدمها البنك بين اشهر و سبع سنوات، بينما تتراوح فترة الاسترداد بين اربعة سنوات و خمس سنوات، و تبلغ قيمة القرض 10 الاف دينار تونسي و 33 الف دينار، اذا كان طالبها من حملة الشهادات العليا.

ب. منح القروض الصغرى من خلال التنمية المعتمدة لدى وزارة المالية : انشئ هذا النظام في مارس سنة 1999 لاستكمال أليات التمويل القائمة و لتمكين جمعيات التنمية من مساعدة المواطنين من ذوي الدخل المحدود لبدء تنفيذ مشاريع فردية و عائلية منتجة لتوليد الدخل و تحسين الظروف

المعيشية للفقراء، عن طريق ابرام العقود بين البنك التضامن و الجمعيات حيث تعتمد هذه العقود لدى وزارة المالية، و لا تتجاوز قيمة هذه القروض 1500 دينار تونسي، مع سقف قدره 500 دينار تونسي للقرض لمخصص لتحسين الظروف المعيشية اما الفائدة فلا يتجاوز معدلها 5%.

ثالثاً: صندوق التضامن الوطني: " 26-26" انشئ صندوق التضامن الوطني " 26-26" في 8 ديسمبر 1992، يحمل هذا الصندوق اسم " 26-26" في اشارة الى الرقم الحساب المصرفي التي تودع فيه الارصدة المجمعة، بهدف تحسين اوضاع الفقراء في البلاد، وقد استهدف الصندوق 1150 منطقة جرى تشخيصها مسبقا ليتم تزويدها بالخدمات و البنية الاساسية (المياه، الكهرباء، الطرق، الشبكات، الصرف الصحي، المراكز الصحية، المدارس،.....)، مما يؤدي الى تحسين الظروف المعيشية و المداخيل في المناطق المحددة، خاصة التي تقع على الأرياف، اتسع نطاق عمل الصندوق جغرافيا ليشمل 1452 منطقة سنة 2001 بتكلفة اجمالية قدرها 500 مليون دينار تونسي، خصص 85 لتوليد موارد الدخل و تدعيمها، يُمول الصندوق عن طريق الاعتمادات المخصصة له في الميزانية، بالإضافة الى مساهمات المؤسسات و الافراد تكريسا لمفهوم التضامن الاجتماعي لصالح المحرومين (رياض، 2004، صفحة 9).

رابعاً: التنمية الريفية المستدامة: وضعت تونس عدة برامج متتالية من اجل تنمية المناطق غير الملائمة والمهمشة، وخاصة الريفية منها هذه البرامج استهلك ميزانية كبيرة بتمويل ثنائي، ودولي في إطار تنسيق مؤسساتي متواصل مع منظمة ONG، من التنمية الزراعية الى التنمية الريفية، الى التنمية الريفية المدمجة PDRI، الى التنمية الريفية الجبلية، فمخطط PDRI هو برنامج وطنيمنسق مع المستوى المركزي لوزارة التنمية والتعاون الدولي من خلال المفوضية العامة للتنمية الجهوية CGDR(محمد،2006، صفحة72).

حيث طبق نظام جهوي للتنمية في المناطق الريفية للشمال الغربي المنسق من طرف الديوان للتنمية الزراعية للشمال الغربي "اوديسيانو"، وقد فتحت ثلاث دواوين جهوية متعددة الخدمات في الشمال الغربي ODNO، مركز غرب ODCO و الجنوب ODS، وهي تتدخل في كل مجالات التنمية و ليس فقط في الوسط الريفي ، و اجمالاً هناك تنسيق جغرافي ذو اولوية من خلال تحديد مناطق التداخل لكل هيئة من اجل تنسيق اكثر، من اجل تجنب مناصب العمل المزدوجة خاصة بين CGDR ، اوديسيبانو، و ODNO ، بالنسبة لمنطقة شمال غرب بالنظر الى محتواه (سحر،2006، صفحة 16)

خامساً: برامج التنمية الريفية المدمجة PDRI

ان برنامج PDRI للجيل الاول1PDRI، قد طبق من 1980 الى 1993، و 2 PDRI للجيل الثاني طبق من 1994 الى 2004، بغرض تكملت تحقيق نفس الأهداف، والمتمثلة في المساهمة في تعزيز الانتاج الزراعي

للبلد، و خلق و تعزيز العمل وتنفيذ المشاريع في المناطق المعزولة، وقف الهجرة الريفية، تحسين شروط الحياة و تخفيض نسيبة الفقر في المناطق الريفية الفقيرة(رياض،2011، صفحة 147).
يخضع هذا البرنامج للمراقبة والتقييم من طرف مكتب التونسي للدراسات، لأنه برنامج استثماري عمومي، ومنظمة الأغذية والزراعة FAO، لتأكيد الأهداف المرجوة، من اجل ترقية إطار ومستوى الحياة لسكان المناطق الاكثر عوزا في الوسط الريفي، من خلال مجموع عمليات الاستثمار الجماعي والفردي وفق زمان ومكان محدد.

سادساً: مشاريع التنمية الريفية الممولة من طرف الاتحاد الأوربي: تم انجاز مشروعين في إطار التنمية الريفية بتمويل من الاتحاد الأوربي، والتي استفادت منه عدة عائلات ريفية تونسية من خلال:

أ. مشروع التنمية الريفية المدمجة و تسيير الموارد الطبيعية (DRI-GRN) إنطلاق رسمياً في 1998 و انتهى في 2006 ، بدعم أروبي بـ50 مليون أورو و تكلفته الاجمالية 75 مليون أورو، شمل 8 مقاطعات في الشمال و الوسط تونسي وتمحور حول :

-التنمية المحلية عن طريق التهيئة والمحافظة على المياه والتربة.

-التنمية الفلاحية المدمجة.

-دعم المنظمات المحافظة على التنوع الطبيعي.

2.3 سياسة التنموية الاجتماعية

لطالما كانت في قلب سياسة التنمية الاجتماعية في تونس تحسين الظروف الاجتماعية ومحاربة الفقر، حيث خصصت الدولة أكثر من نصف ميزانيتها للقطاعات الاجتماعية، كالإنفاق العام على التعليم والتدريب، والصحة العامة والضمان الاجتماعي، من خلال عدة برامج موجهة نحو هذا الهدف ويمكن أن تكون كذلك مصنفة في فئتين هما:برامج الترويج الاجتماعي وبرامج لتحسين الظروف المعيشية.

أولاً: برنامج التكافل الاجتماعي: البرنامج الوطني لمساعدة الأسر المحتاجة (PNAFN) جاء هذا البرنامج لمرافقة الخطة التكيف الهيكلي، وشملت في البداية على 73000 أسرة فقيرة، يتمثل هذا البرنامج في تقديم مساعدات اجتماعية مخصص للفئات الأكثر ضعفا، تعتمد إدارة هذا البرنامج على تحديد الفئات المستهدفة، من خلال الدراسات الاستقصائية الاجتماعية، للأسر التي تعيش تحت خط الفقر، وفق معايير محددة بدقة، (دخل الفرد لا يتجاوز خط الفقر، إعاقة للعمل، وظروف معيشية سيئة، وغياب رب الأسرة أو عدم وجود دعم الأسرة أو عدم القدرة على الاعتناء بها، و دعم الأسر الموجود لهم معوقين، و أمراض مزمنة بين أفراد الأسرة ..)؛ بالإضافة إلى المساعدة الطبية المجانية الموجهة للأسر التي ليس لديها إمكانات إنتاجية بين أفرادهابقيمة 210 دينار كل ثلاث أشهر (دلالة، 2002، صفحة 66).

كما يسعى هذا البرنامج لتذليل الصعاب في مجال الوصول الى فرص العمل، لشباب خريجي الجامعات، وجاء هذا لتوحيد التدابير المتخذة سلفاً لصالح الشباب من العائلات المحتاجة، إثر هذا الاجراء استفاد 566 شخص من فرصة عمل حتى ديسمبر 2010؛ كما تعطى اولوية في التنمية المحلية لشباب خريجي الجامعات، حيث تم تشغيل 700 شاب في 76 منطقة في القطاع العام، كذلك عمدا هذا البرنامج الى توظيف شخص واحد على الاقل في وظيفة دائمة من العائلات المحتاجة لتحسين ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية.

كما سعت إدارة البرنامج الى خلق التكامل الاقتصادي لأعضاء هذه العائلات ذات الإمكانات الإنتاجية،من خلال اتخاذ إجراءات لمساعدة الشباب يرغبون في خلق مشاريع بموجب قانون حوافز الاستثمار، ولكن يجدون أنفسهم يواجهون صعوبات تتعلق بالتمويل الذاتي لمشاريعهم.

ثانياً: برنامج تحسين الظروف الاجتماعية : هذا من خلال صندوق التضامن الوطنيالذي تم إنشاءهفي 1993 ويعمل في المناطق المحرومة في البلاد، حيث تدخلت على مستوى 1879 منطقة شملت 297ألف أسرة) بهدف الانفتاح عليهم، لتحسين الظروف المعيشية لسكانها، لضمان المشاريع المدرة للدخل وإشراك المستفيدين في عملية التنمية، من خلال مساعدتهم على تولي زمام الأمور، هذه التدخلات تتعلق بمشاريع البنية التحتية الأساسية (طرق، كهرباء، مياه شرب، مدارس، الرعاية الأساسية، مراكز الشباب، مناطق الترفيه)، من خلال القروض الصغيرة وبرنامج القضاء على الإسكان بدائي.

4. تقييم سياسات التنموية

ارتبطت التجربة التنموية التونسية بخيارات سياسية، متأثرة بالمتغيرات المحلية والدولية، من أزمات اقتصادية، واضطرابات أمنية، فكانت لها تداعيات على مباشرة على تمويل المشاريع التنموية وتنفيذها، حيث تم تجسيد هذه المشاريع بصفة متباينة، ما كان له الأثر الجلي في تحقيق الأهداف المنشودة.

1.4 تقييم السياسة التنموية الاقتصادية

أولاً: تقييم الصندوق الوطني للتشغيل " 21-21" سجل الصندوق بعد 18 شهر من انشائه نتائج مهمة، حيث تمكن من اخراج 84557 مستفيدا من حالة البطالة، ومن بين المستفيدين 7015شخصا اي 8.3% من حملة الشهادات الجامعية و 11864 شخصا اي 14% من الذين لم يجتازوا مرحلة التعليم الثانوي و 65678 شخصا اي 77.7% من الذين لم يكملوا مرحلة التعليم الابتدائي، وفي شهر اوت سنة 2002 ارتفع عدد المستنفدين من برامج الصندوق ليصل الى 92398 شخصا موزعين حسب نوع البرامج على النحو التالي:

- 27181 شخصا استفادوا من دورات التدريب والتأهيل في تخصصات مطلوبة في سوق العمل.
- 36043 شخصا استفادوا من التدريب في اشغال ذات الطابع عمومي.
- 15682 شخصا تمكنوا من أنشاء مؤسسات خاصة بهم.
- 6869 حصلوا على عمل لقاء وراتب.

ثانياً: تقييم البنك التونسي للتضامن: سجل نشاط البنك خلال سنة 2014 في مجال تمويل المشاريع المصغرة، تطوراً ملحوظاً حيث بلغت عدد المصادقات على المشاريع من طرف لجنة دراسة وتقييم المشاريع، 11339 بمبلغ يفوق 112.3 م د ت ، بكلفة استثمار اجمالية تقدر بـ 150.6 م د ت ، مقابل 9947 قرض بمبلغ قروض 99.15 م د ت، وكلفة استثمار تقدر بـ 142.3 م د ت خلال 2013 مسجلاً بذلك زيادة تقدر بـ 13.9% ، كما هو موضح في الجدول الموالي.

الجدول 01: يمثل تمويل بنك التونسي للتضامن للقروض المصغرة

	2012	2013	2014	نسبة التطور %
عدد المصادقات	6016	9947	11339	+ 13.9
مبلغ القروض	61.3	103.4	112.3	+ 8.6
كلفة الاستثمار	85.3	142.3	150.6	+ 0.7

المصدر: احصائيات مقدمة من طرف البنك التونسي للتضامن، تقرير السنوي 2014، ص 13.

ساهمت القروض في احداث 17300 منصب شغل، من خلال المصادقة على تمويل 147718 قرض، بمبلغ إجمالي يقدر بـ 1016.677 م د ت ، بكلفة اجمالية تقدر بـ 1415.021 م د ت، ما يساعد على اعتماد دخل ثابت يعيل هذه الاسر، على تحسين الظروف المعيشية.

الجدول 02: يمثل التوزيع القطاعي للقروض المصغرة

	2012			2013			2014			%
	عدد المصادقات	%	مبلغ القروض م د	عدد المصادقات	%	مبلغ القروض م د	عدد المصادقات	%	مبلغ القروض م د	
الفلاحة	289	4.8	2.9	514	5.2	4.6	561	4.9	5.4	4.8
الصناعة التقليدية	1336	22.2	3.9	1991	20.0	5.6	2598	22.9	6.8	6.1
المهن	1443	24.0	14.6	2482	25.0	24.1	2965	26.1	28.1	25.0

الصغرى									
الخدمات	2948	49.0	39.9	4960	49.9	69.1	5215	46.0	72	64.1
المجموع	6016	100	61.3	9947	100	103.4	11339	100	112.3	100

المصدر: احصائيات مقدمة من طرف البنك التونسي للتضامن، تقرير السنوي 2014، ص 14.

ثالثاً: تقييم صندوق التضامن الوطني: " 26-26 أسس هذا الصندوق لتحسين الظروف المعيشية، والمساهمة في توليد الدخل للمناطق النائية، حيثتمثلت اهم انجازات الصندوق في الآتي:

- امداد 75358 اسرة بالكهرباء.
- امداد 75424 اسرة بالمياه الصالحة للشرب.
- بناء واصلاح 31632 مسكن تعويضاً عن الاكواخ.
- انشاء 31576 كلم من قنوات الصرف الصحي.
- انشاء 135 مدرسة .
- بناء 115 مركز للرعاية الصحية الأولية.
- انشاء مراكز متنوعة (مراكز التنمية الاجتماعي ، دور شباب..)
- استفادة 58837 شخص من مساعدة الصندوق لتوليد مصدر الرزق.

كما مست التدخلات في الفترة الممتدة من 1993 الى نهاية سنة2007 ما يقارب 255000 اسرة (اي نحو 1.3 مليون نسمة وذلك في 1800 موقع بمبلغ اجمالي قدره 857338 مليون دينار تونسي.

يعتمد الصندوق على فكرة المشاركة اي مشاركة السكان في تحديد الاولويات، صياغة المشاريع، ادارتها ومتابعة تنفيذها، لذا نصب الصندوق لجانا تنموية في كل منطقة محرومة، حيث بلغ عدد هذه اللجان 1019 لجنة تضم 7000 عضو.

رابعاً: برامج التنمية الريفية المدمجة PDRI تهدف الى الاستفادة من مشروع PDRI ضمان نوعين من النشاطات، نشاطات انتاجية و اخرى تهدف الى تحسين شروط الحياةو المنشآت القاعدية كما هو في الجدول.

الجدول 03: يمثل معطيات عن برنامج PDRI

البرنامج	الانطلاق	عدد المشاريع او المناطق	المستفيديـــــن		
			مباشرة	غير مباشرة	التكلفة الاجمالية (د ت)
PDRI1	1984	217	3700	830	355 ,8
PDRI2	1993	190	14000	800	266,5

المصدر:المندوبية العامة للتنمية الجهوية،(2006)، تونس.

ان تقييم المشروع PDRI قد سمح باستخراج نقاط الضعف والنقائص، ولقد ركز على عدة نقاط قوة منها خصوصا:

- تغيير التوجه بالنظر الى البرامج السابقة لمكافحة الفقر عن طريق اللجوء الى الاستثمارات الصغيرة، التي تسمح بتنمية ريفية مستدامة، غير ان البرامج السابقة قد احتفظت بالمقاربة الاجتماعية ذات المدى القصير، مثل ما هو في ورشات مكافحة التخلف.
- تجمع القوى المحلية و الجهوية لتعريف و انجاز مشاريع PDRI.
- نجاعة انجاز برامج تنمية ريفية، تشكل استثمارات عمومية (اقتصادية و اجتماعية) و كذلك استثمارات خاصة (زراعة و قطاعات اخرى) .
- تشجيع و خلق برامج وصناديق لاستثمارات صغيرة مثل تأسيس صندوق FODERI.
- تجمع القوى المحلية و الجهوية لتعريف و انجاز مشاريع PDRI .
- وضع مشاريع صغيرة للاستثمار في مناطق الفقر والتي سمحت مساحتها بالتسيير والاتصال مع المستفيدين بمعدل 175 مستثمر.
- فك العزلة عن عدة مناطق، وتحسين ظروف حياة السكان والمساهمة في تحديدها.
- تحسين مستدام ومواكبة تقنية ومالية لعدد من الاستثمارات خاصة عندما تدمج نشاطات في الواقع.

ان نقاط القوة لـ 1 PDRI قد سمحت بتوجيه PDRI2 و ارتكازه على اربعة مظاهر:

- خلق سلوك تساهمي للمزارعين.
- إعادة التوازن الجهوي.
- ادماج PDRI في البرامج الجهوية للتنمية.
- حماية المورد الطبيعية المتجددة (التربية، المياه، الغابات، الثورة السمكية...).

ان السلوك التساهمي يقصد به مساهمة مالية للمزارعين في مختلف نشاطات المشروع و ليس بمعنى مشاركتهم في اخذ القرار، ان تحسينات PDRI2 تعزز استدامة البرامج، خاصة مع التركيز على حماية الموارد الطبيعية و الاندماج الثنائي المنهج و المتمثل في الاندماج ثلاثي الابعاد انطلاقاً من الاندماج على مستوى المشروع من التكامل بين نشاطات المنشأة و نشاطات الإنتاج ثم الاندماج على مستوى الاستثمار، ومنه التكامل بين النشاطات المختلفةالمطبقة على الاستثمار الزراعي وذلك بأخذ في عين الاعتبار درجة الدخول في الانتاج الفعلي.

خامساً: مشاريع التنمية الريفية الممولة من طرف الاتحاد الأوربي: سمح هذا المشروع بتحسين نوعية حياة السكان الريفيين المحرومين وزيادة دخلهم الفلاحي، بالإضافة الى حماية الموارد الطبيعية في إطار التنمية المستدامة التساهمية، حيث ركز على مكونات البيئة الريفية من مياه وتربة فجاءت النتائج وفق الأهداف، حيث تم انجاز 98 بحيرة مائية، وإنجاز 16 سد في 5 مناطق مستهدفة، والقيام بإعادة التشجير وانجاز مخطط لتعويض الاشجار القديمة، ما ساهم في دخل اضافي للعائلات الريفية، و تم تجهيز البحيرات المائية بمعدات جماعية (مضخات، صهاريج ماء)، وتهيئة البنية التحتية، شق الطرقات الريفية، وانجاز قاعدة معطيات للمساهمة في تكوين اطارات التنمية بطريقة تشاركية مع الفلاحين.

2.4 تقييم السياسة الاجتماعية

أولاً: تقييم برنامج مساعدة الأسر المحتاجة (PNAFN) بهدف مكافحة الفقر وتعزيز الأسر ذات الدخل المنخفض، أطلقت تونس عدة برامج بما في ذلك البرنامج المحدد (PNAFN) الذي يمنح الأسر المحتاجة إعانة شهرية، حيث بلغ عدد العائلات المستفيدة في 2014 أكثر من 222107 مقابل 114808 في 2006، وتم تعديل مبلغ المخصصات بالزيادة من 62.028 إلى 316.418 ألف دينار بين عامي 2006 و 2014، وبلغت المساعدات المباشرة المدفوعة لكل مستفيد 110 دينار شهريًا (150 دينار في 2016) أو 40% من الحد الأدنى للأجور (نظام 40 ساعة = 286،559 في 2014) و على المستوى الإقليمي تميز التباينات الإقليمية توزيع الأسر المستفيدة من هذا البرنامج في المناطق الداخلية أعلى منه في المناطق الأخرى، ويمكن تفسير ذلك من خلال المطالب الاجتماعية للسكان الفقراء ولا سيما في مناطق الغرب الأوسط والشمال الغربي ومع ذلك، فإن قضية المساواة في الإدماج الاجتماعي للأسر المستفيدة لا تزال قائمة بسبب أخطاء الاستهداف المحتملة منمسطري البرنامج، تظهر نسبة عدد الأسر المحتاجة إلى عدد الأسر تفاوتاً بين مناطق الدولة، غالبًا ما تتجاوز هذه النسبة 10% في المحافظات الغربية، أي أن أكثر من أسرة من بين كل 10 تستفيد من PNAFN تبلغ هذه النسبة 22.7% لمحافظة سليانة ، وتبلغ نسبة محافظتي القصرين وتوزر حوالي 20% في حين أن ولايات جندوبة وسيدي بوزيد وقفصة وقبيلي وتطاوين تبلغ نسبتها حوالي 15%.

الشكل 03 يوضح تطور برنامج إعانة الاسر المحتاجة PNAFN

المصدر: من اعداد الباحث اعتماد على احصائيات البرنامج

ثانياً: تقييم برنامج تحسين الظروف الاجتماعية : تمكن الصندوق من منح الاعتمادات المستخدمة لإنشاء أو توحيد الأنشطة المدرة للدخل في قطاع حرف الزراعية والصغيرة، FSN حيث سمح بدعم 63887 حرفي، في مناطق الداخلية بمبلغ 93.345 مليون دينار وهو ما يقرب من 10% من الميزانية الإجمالية للصندوق؛ كما اهتم الصندوق ببرنامج إعادة تأهيل أحياء الطبقة العاملة فقام بالتركيز على تحسن البنية التحتية الأساسية، والمرافق المجتمعية في الأحياء شعبية وأيضًا تمويل مشاريع الإنشاء، كما يهدف الى سبل تنويع مصادر الدخل لغرض تحسين حياة السكان المحرومين، هذا البرنامج انتشر في مرحلته الأولى من 2007 الى 2009 في 26 مقاطعة تقع في ضواحي المدن الكبيرة بتكلفة إجمالية تبلغ 114.25مليون دينار، بالإضافة إلى برنامج إضافي لإعادة تأهيل 56 حيًا للطبقة العاملة، يقطنه ما يقرب من 200000 نسمة، مع منح اهتمام خاص بمجالات التدريب و الترويج للأنشطة الإنتاجية، من خلال غلاف مالي يقدر بـ 150مليون دينار،وتجدر الإشارة إلى أنه هناك نسيج ترابطي ما بين هذا البرامج و جمعيات المتخصصة في تطوير مثل (UTSS. ASSAD. ATLAS.ENDA) والتي تعمل بالتعاون مع البنك التونسي الذي يتيح منح قروض متناهية الصغر لتمويل الأنشطة توليد الدخل.

5. خاتمة:

إن التطور المصاحب للميدان الاقتصادي أفرز لنا تداخل وترابط الاقتصاد بمجالات متعددة، أهمها المجال البيئي، ما ساهم في بروز التنمية المستدامة، التي تسعى الى توفيق ما بين البعد الاقتصادي والبعد البيئي، ومحاولة الحفاظ على حق الأجيال في الثروات؛ إن التنمية المستدامة تضع مجابهة الفقر من أولويتها، فلقد سطرت برامج تسعى من خلالها لمراعاة حق الأجيال في بيئة نظيفة، والعقلانية

في استغلال الثروات، وتشجيع الاستثمار في العنصر البشري، وإتاحة الفرصة للفئة الفقيرة والأكثر هشاشة، من خلال نمو اقتصادي مستدام يضمن لجميع الفئات عدالة اجتماعية، و توزيع عادل للثروات وللفرص، وتوجيه مخصصات أدوات السياسة المالية وفق نمط يهدف لزيادة الانفاق على التعليم والصحة والتدريب، من اجل تضييق فجوة الفقرو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

إستفادة تونس من علاقاتها الاورو متوسطية، ومن علاقاتها الدولية من أجل تمويل برامج التنمية المستدامة، من خلال برامج تنموية اقتصادية واجتماعية، لكن تأثرت تونس بالتقلبات الجيو سياسية جرى الثورة وتداعياتها، وتحركات الجبهة الاجتماعية، والهزات في الجانب الأمني ما كان له الأثر البارز في التطبيق الأمثل للبرامج التنموية، ما خلق فجوة احياناً في البرامج المسطرة و الأهداف المرجوة.

-نتائج اختبار الفرضية:

-تم تأكيد صحة الفرضية حيث تأثرت تطبيق برامج التنمية المستدامة في تونس بمجموعة من العوائق، كانت من إفرزات الثورة، كتدهور الجانب الأمني، وانتشار الفساد، ما عطل تطبيق البرامج الاقتصادية والاجتماعية.

-التوصيات:

- توفير بيئة سياسة صلبة متينة تعتبر حاضنة للمشاريع الاقتصادية.
- عودة المنظومة الأمنية الى مكانتها كحافز لجذب الاستثمارات.
- تقديمبرامجلتنميةالمشروعاتالصغيرةمنخلالتسهيلالقروضالموجهةللصناعاتالصغيرةعنطريقالتعاقد معالبنوك، والعمل علىتوسيعوتطويرهذهالمشاريعوتقديمخدماتالمرافقةالفنيةمنتدريبوتسويقومتابعةلحلالمشاكلالفنية الخاصةبالإنتاجوضبطالجودةوالتسويق.
- بناء استراتيجية تشاركية توافقية، ينخرط فيها جميع الفاعلين على أساس توظيف الكفاءات في شتى المجالات لتحقيق مكتسبات التنمية المستدامة بالتونس.

6. قائمة المراجع:

- محمد كامل عارف، اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، (1989)، مستقبلنا المشترك، إصدارات عالم المعرفة، الكويت، ص69.

- عماري عمار، (08/07 افريل2008)، إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها، مداخلة ضمن ملتقى دولي حول التنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة سطيف، ص5.

- سالم سلامة سلمان، (2006)، تأثير التجارة على التنمية المستدامة، المؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئية، ص53.

-Edward Barbier,(1987) ,The concept of Sustainable economic development, P 37.

- عثمان محمد غنيم، ماجد أحمد أبوزنط، (2007)، التنمية المستدامة: فلسفتها و أساليب تخطيطها و أدوات قياسها، ط1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، ص39.

- خالد مصطفى قاسم، (2007)، الادارة البيئية والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية،ص13.

- ضاري ناصر العجمي، (1992)، الابعاد البيئية للتنمية، المعهد العربي لتخطيط، الكويت، ص 21.

- صالح صالحي، (08/07افريل2008)، التنمية الشاملة المستدامة والكفاءة الاستخدامية للثروة البترولية في الجزائر، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة سطيف، ص 06.

- فيليب دوغلاس موسثيت، (2000)، ترجمة بهاء شاهين، مبادئ التنمية المستدامة، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، ط1، ص17.

- محفوظ دروي، (2012)، مسألة النوع الاجتماعي و النهوض بتشغيل الشباب، تقرير نهائي للوكالة الألمانية للتعاون GIZ ، تونس، ص 34.

- بثينة قربيع، جورجيا ديباولي، (جوان 2014)، واقع التنوع الاجتماعي في تونس، تقرير بعثة الاتحاد الأوربي لتونس، ص33.

- سالم لبيض، (2012)، ثقافة المؤسسة و أثر العولمة في المغرب العربي: مثال تونس، مجلة إنسانيات، ص27.

- رياض زغل، (2004)، منظمة المرأة العربية، واقع المشاريع الاقتصادية الموجهة للمرأة في الجمهورية التونسية، ص9.

- محمد اللومي، (2006)، سياسات التنمية الريفية في تونس، إنجازات وأفاق، مونبليه، فرنسا، ص 72.

- سحر قدور الرفاعي، (2006)، التنمية المستدامة مع تركيز خاص على الإدارة البيئة، تونس، ص 16.
- طالبي رياض، (2011)، التنمية الريفية المستدامة في إطار سياسات استخدام الموارد الطبيعية المتجددة، دراسة مقارنة بين الجزائر تونس والمغرب، رسالة ماجستير في الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، كلية علوم التسيير، جامعة سطيف، ص 147.
- الحبيب دلالة، (2002)، وجوه الاشكال في جغرافية التنمية، مكتب النشر الجامعي، تونس، ص 66.